

## مقدمة

يشهد القرن الحادي والعشرين أحداثا بالغة الأهمية وسط تحولات جذرية على مختلف نواحي الحياة، وقد شكلت هذه التحولات تحديات كبرى، أصبح من الواجب على المؤسسات التعليمية سرعة مواجعتها وبذلك أصبح لزاما على الأمم إصلاح تعليمها لكي يتفاعل مع ما يستجد من ظواهر ومظاهر علمية أحدثتها الثورة العلمية و العولمة.

ولما كانت الجامعة واحدة من أهم المؤسسات التعليمية التي تضطلع بدور ريادي في مواجهة هذه التحديات وإيماننا من الدولة الجزائرية بهذا الدور الذي تلعبه الجامعة، فقد علمت على إصلاح التعليم العالي و البحث العلمي لإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها ومن هذا المنطلق ظهر مشروع إصلاح التعليم العالي و البحث العلمي ( ل، م، د) المعتمد على هندسة ( ليسانس، ماستر، دكتوراه). هذا الأخير سيتناوله هذا الفصل بالعرض و التحليل و المناقشة.

نشأ نظام (ل.م.د) "L.M.D" في البلدان الأنجلو ساكسونية، لدواعي تحسين نوعية التعليم العالي، وهو النظام معتمد منذ زمن طويل جامعات أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)، والجامعات البريطانية: ودخل هذا النظام حيز التنفيذ في أوروبا في السنوات الأخيرة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2004-2005، ص 07)، ابتداء من سنة 1998م في السربون وضم أربع دول هي: فرنسا ألمانيا إسبانيا وبريطانيا، كما طال هذا التشخيص أو التجسيد بولونيا عام 1999م.

وتجدر الإشارة أنه منذ أن شرت أربعون (40) وزارة لدول أوروبية في إصلاح أنظمتها الجامعية عملت على جعلها متقاربة من أجل إنجاز فضاء جامعي أوروبي، عام 2010م، يكون التعليم فيه منظما في ستة (06) أشهر، وموحد (الأنظمة التعليمية) في كامل أوروبا، هذا النظام مرتب بطريقة واضحة: ليسانس في ثلاث (03) سنوات ماجستير في خمس (05) سنوات، الدكتوراه بدء بثمانية (08) سنوات، وفي النهاية فإن هذا النظام معمول به في لسبون (موسكو) وروما في "Rey kjavik".

(<http://www.etno.ca/fr/statistic/page/etudes/magazine/lmd/1-44k-28jan2006>)

وجدير بالذكر أيضا أن التغيير في نظام التعليم الجامعي، عمل به سقراط ورمسوس، في ظل نظام تحويل القروض الـ "ECTS" نظام تحويل القروض الأوروبية، هذا الأخير الذي سيعمم وبقوة، فمعيار الشهادات سيقسم (يجزأ) إلى وحدات هامة، محددة في القرض الأوروبي الرأسمالي والمحول من دولة إلى أخرى.

وقد شرعت بعض البلدان القريبة منا في إعتقاد نظام (ل.م.د) مثل المغرب وتونس،  
وبعض البلدان العربية.

## 2. نظام (ل.م.د) في الجزائر

على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، الذي صادق عليه  
مجلس الوزراء، المنعقد في 20 أبريل 2002، وإنطلاقا من العمل على المستوى القصير  
والوسيط والبعيد، الذي برمج في إطار إستراتيجية العشرية لتطوير القطاع للفترة ما بين  
2004 و 2013 فقد بات من الضروري إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي،  
تتمثل مرحلته الأولى في وضع هيكلية جديدة للتعليم تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف  
البرامج البيداغوجية، وتنظيم جديد لتسيير البيداغوجي ( وزارة التعليم العالي و البحث  
العلمي، ص 03).

ويعتمد النظام الجديد المعروف بـ (ل، م، د)، ( ليسانس، ماستر، دكتوراه) على  
ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل مرحلة بشهادة جامعية:

### 1. شهادة الليسانس: Licence

وتنظم هذه المرحلة في طورين وتشمل تكوين قاعدي أولي متعدد التخصصات مدته  
من سداسي واحد إلى أربع سداسيات يكتسب الطالب من خلاله المبادئ الأولية للتخصصات  
المعنية بالشهادة، وكذا مبادئ منهجية الحياة الجامعية وإكتشافها، ويتبع هذا الطور بتكوين  
متخصص من فرعين (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، نفس المرجع، ص 07).

#### أ- فرع أكاديمي

يتوج بشهادة ليسانس تمنح لصاحبها بمواصلة الدراسات الجامعية مباشرة.

## **ب- فرع مهني**

يتوج بشهادة ليسانس لصاحبها بالاندماج المباشر في عالم الشغل.

### **2. شهادة الماستر : Master**

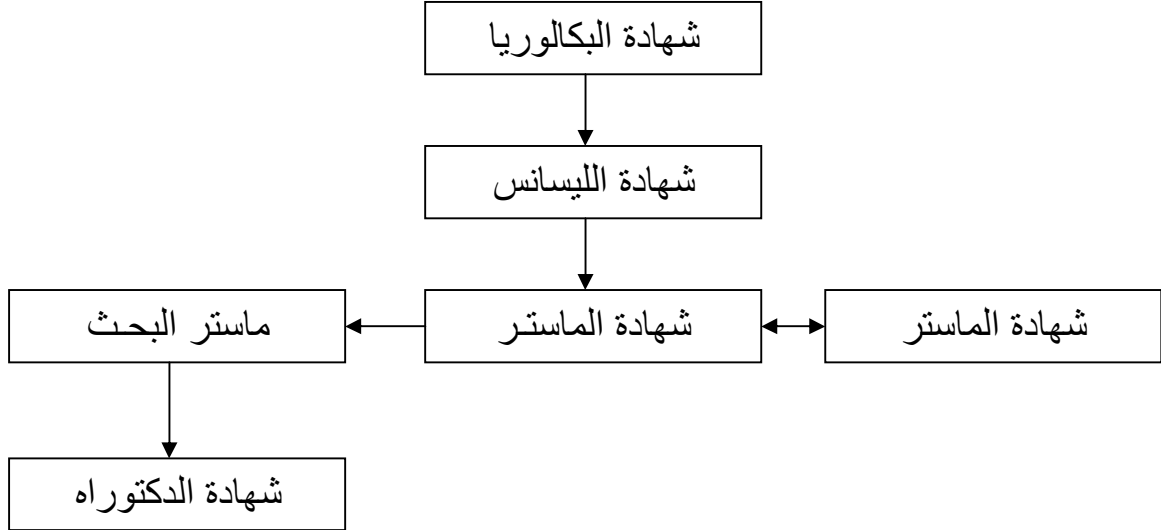
وتدوم هذه المرحلة التكوينية سنتين (02) ويسمح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية والذي تتوفر فيه شروط الإلتحاق، كما لا يقصى الحائزين على ليسانس مهنية الذين بإمكانهم العودة إلى الجامعة بعد فترة قصيرة يقضونها في عالم الشغل، يحضر هذا التكوين إلى إختصاصين مختلفين:

- أ- **تخصص مهني:** يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال ما، يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء و التنافسية، ويبقى توجيهه دائما مهني ( ماستر مهني).
- ب- **تخصص في البحث:** يمتاز بتحضير المعني إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الإقتصادي ( ماستر بحث ) ( وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، نفس المرجع، ص 08).

( <http://www.mesrs-dz/default.?fiel name =20050423170450-index lmd.> )

### **3. شهادة الدكتوراه : Doctorat**

يضمن التكوين في الدكتوراه ( 03 سنوات على الأقل ) تعميق المعارف في التخصص والتكوين بالبحث وللبحث، ويتوج هذا التكوين بشهادة الدكتوراه بعد تحضير رسالة البحث، ( وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نفس المرجع، ص09).  
الرسم البياني العام لنظام ( ل، م، د).



شكل رقم (02) الرسم البياني العام لنظام ( ل، م، د)

المصدر: (وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، 2004، ص  
09).

### 3. لماذا هذا الإصلاح؟

وقد جاء هذا الإصلاح لمعالجة مختلف الإختلالات التي يعاني منها النظام الجامعي الحالي، سواء على المستوى المرافق وتنظيم المؤسسات أو على المستوى البيداغوجي و العلمي للتكوين الموفر الذي أضحت سمته الأساسية التدهور الذي يمكن حصر بعض مظاهره في الآتي:

## 1- إشكالية المضامين والأهداف

لقد باتت مضامين التعليم العالي وطرق تبليغها وكذا علاقاتها مع متطلبات المجتمع وأسواق التشغيل والإقتصاد، وبشكل خاص يبدو عليها عدم التطابق، ناهيك عن دورها في تكوين الإنسان الجزائري ونشر قيم الثقافة والإبداع الفني و البحث العلمي بأشكاله المختلفة، وفي هذا الإطار فإن مختلف الجامعات الجزائرية لا تتوفر على هياكل منظمة وعقلانية للبحث العلمي فضلا عن الأوضاع المتدهورة للأساتذة الباحثين من النواحي الإدارية و التربوية و العلمية.

## 2- عزلة الجامعة عن محيطها

إن وضعية اللا تطابق بين ما تتجه الجامعة وما يحتاجه المحيط تتمظهر بالأساس في بطالة الخريجين من حاملي الشهادات، وهذا بالرغم من كون خطاب ينشد أطروحة إنفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي و الثقافي والاجتماعي لم توفق في تفعيل الجامعة وإخراجها من عزلتها من محيطها الاقتصادي و الثقافي و السياسي والاجتماعي، ومرد ذلك أن بلورة تلك الأطروحة لم يتم في إطار تشاكي يضم مختلف الفاعلين في الحقل

الاجتماعي، علاوة على غياب إستراتيجية منبثقة بطبيعة الحال من توجهات فكرية وتربوية واقتصادية منسجمة ( علي سموك، 2005، ص 120).

هذا وتعرف الجامعة الجزائرية حركية ونموا كبيرين الأمر الذي أتاح الدخول إلى

جامعة 2005/2004م بـ:

-96 معهد للدراسات العليا، منها 27 جامعة و750.000 طالب.

-30.000 طالب مسجل في شهادة الدكتوراه والماجستير.

-235.000 أستاذ بينهم 15% أستاذ له شهادة الماجستير.

هذا النمو الكبير ولد متضادات مختلفة في المجال التركيبي نحو ضمان نوعية  
للشهادة وإدماجها في تحولات عالم الشغل.

ولدراسة مختلف الثغرات التي تمس الدراسات العليا، وضعت منذ سنوات على  
المستوى الوطني لجان مختلفة ومهمة منها اللجنة الوطنية لإصلاح نظام التربية "C.NRSE"  
والمجلس الأعلى للتربية "CSE".

وقد سجلت هذه اللجان ثغرات تمس مختلف نواحي النظام تمثلت في:

- نسبة كبيرة للفشل ومردود ضعف للشهادة.

-علاقات منعدمة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

- تسيير متركز أكثر على الحياة الاجتماعية.

كل هذه الاعتبارات جعلت من الضروري و العاجل إخراج الجامعة الجزائرية من  
الأزمة التي تمر بها، ولمعالجة كل هذه الإختلالات شرعت الجامعة الجزائرية في تطبيق  
إصلاح التعليم العالي (ل، م، د) الذي يعتمد على:

-تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن.

الفصل الرابع: عرض وتحليل مشروع إصلاح  
التعليم العالي (ل، م، د)  
-التكوين للجميع وعلى مدى الحياة.

-إستقلالية المؤسسات الجامعية.

-إفتتاح الجامعة على العالم ( سليمة حفيظي، 2004-2005، ص 73).

ولضمان السير الحسن لتطبيق هذا الإصلاح، وضعت جملة من التدابير والإجراءات  
المرافقة لهذا المشروع تتعلق بالموارد البشرية و البيداغوجية و الخريطة الجامعية و  
الهيكل المكلفة بالبيداغوجيا و البحث وبتسيير المؤسسات الجامعية، وكذا الإهتمام بالتعاون  
الدولي والأخذ بعين الإعتبار تلاؤم المنظومة التربوية ينص عليها نظام ( ل، م، د) خاصة  
تلك المتعلقة بتصنيف الشهادات الجديدة.

### - الإجراءات المرافقة

#### 1. ما تعلق بالموارد البشرية

تستلزم الاحتياجات الجديدة في مجال التأطير التي ستنتج عن تطبيق الإصلاحات،  
تقوية الموارد البشرية عن طريق:

- وضع مخطط تكوين المكونين الذي يشمل إعادة تنشيط البحث و البحث التكويني.
- تشجيع التكوين " على مدى الحياة " وأحسن الظروف للأساتذة و الباحثين.
- تعبئة الإمكانيات الضرورية للإستجابة لأهداف التأطير حتى نحضر لستقبال مليون  
طالب مبرمج لسنة 2008.

• مساهمة الأساتذة الباحثين المقيمين بالخارج عن طريق إدخال الاجراءات التحفيزية  
وتخفيف الاجراءات.

• تقوية مشاركة إطارات القطاعات غير الأكاديمية، خاصة لتنشيط الأعمال الموجهة  
و التطبيقية و الملتقيات و التربصات المهنية.



• ترقية وتطوير طرق التعليم العصرية خاصة بتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال المستعملة في التعليم ( شبكة الانترنت وشبكات أخرى، التعليم عبر الانترنت).

• تشبع الأساتذة و المسيرين المكلفين بالبيداغوجيا بمحتويات الإصلاحات وهذا من خلال عقد دورات ( ملتقيات وتربصات) تحسيسية. ( وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة الإصلاح، مرجع سابق، ص 14، 15).

## 2. ما تعلق بالبيداغوجيا

يتعلق الأمر بالشروع في :

- مراجعة أنظمة الدخول و التقييم والانتقال و التوجيه البيداغوجي.
- تثمين الأعمال التطبيقية وهذا بتوفير إمكانات مادية أكثر في مخابر التدرج و البحث ( يجب أن يصبح هذا الأخير النواة المركزية لكل تكوين فيما بعد التدرج).
- إعادة الاعتبار للتربصات في الأوساط المهنية و تثمينها.
- تطوير نماذج جديدة للتكوين التي تعتمد على التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، نذكر منها التعليم عن بعد و التعليم عبر شبكة الانترنت... بإمكان إجراءات مثل هذه أن تخفف من العجز في التأطير.

- مراجعة الرزنامة الجامعية الخاصة بهدف تسيير أنجع للوقت البيداغوجي. ( نفس المرجع، ص 15).

## 3. ما تعلق بإعادة النظر في الخريطة الجامعية

يستلزم انشاء النظام " ل، م، د" إعادة النظر في الخريطة الجامعية التي يجب أن تتطور حتى تشمل مفهوم شبكات التكوين مع كل ما ينتج عنها. فعلى الخريطة الجامعية تسمح بالجمع بين التكوين وقدرات مختلف المؤسسات الجامعية و الخريطة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، حتى نبلغ تطورا محليا وجوهريا ووطنيا يتسم بانسجام أكبر.

#### 4. ماتعلق بتنظيم الهياكل المكلفة بالبيداغوجيا و البحث

في تطبيق الإصلاحات يجب إنتهاج سياسة الاستعمال العقلاني للمرافق القاعدية المخصصة للبيداغوجيا ( مدرجات، قاعات الأعمال الموجهة، مخابر الأعمال التطبيقية، المكتبات) و البحث ( المخابر)، أن تتوصل إلى وضع هياكل مكلفة بـ :

- استقبال وتوجيه الطلبة ( خلايا ل، م، د).
- تنظيم ومتابعة التربصات في الوسط المهني.
- وتقييم برامج التعليم.

#### 5. ما تعلق بتسيير المؤسسات الجامعية

يجب أن تتزامن عملية الشروع في الإصلاحات مع الانتقال من نمط تسيير ذي طابع إداري إلى نمط يرتكز على المبادئ التي تحكم التسيير الحسن بهدف :

- تحسين قدرات مسؤولي المؤسسات في ميدان التسيير.
- إدخال أدوات وطرق تسيير عصرية.

- إتمام قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة التي تحدد المسؤوليات و الحقوق و الواجبات لمختلف مكونات الأسرة الجامعية.
- تقوية روح التشاور و النقاش على كل المستويات.
- إنشاء وتنظيم الهيئات المكلفة بالمهام التقييمية و الدراسة و الفحص تضم جامعيين ومهنيين. ( نفس المرجع، ص 16)
- توجيه الجامعة تدريجيا نحو استقلالية حقيقية ومسؤولة.

## 6. ما تعلق بالتعاون الدولي

- يجب أن تدرج الدعوة إلى التعاون الدولي في إطار شراكة على أساس أهداف مسطرة من طرف الجامعة الجزائرية، خاصة في مجال تكوين المكونين وإعداد برامج جديدة وتنشيط البحث العلمي، يجب أن يتوج كل هذا ب :
- التشاور مع الشريك الأجنبي حول إنشاء جامعات مختلطة تهدف إلى ترقية تعاون الامتياز في إطار فضاء موالف يجمع أقطاب الامتياز لكل بلد. سيساهم هذا المشروع في تقوية القدرات الوطنية المكلفة بالتأطير خاصة الأساتذة الحائزين على صنف الأستاذية وتتمين الشهادات الممنوحة.
  - إنشاء مدارس للدكتوراه التي ستسمح بتحسين النوعية وتزيد من نجاعة التكوين لمرحلة ما بعد التدرج.
  - إنشاء مخابر دولية قائمة على الشراكة.
  - استعمال فرص التعاون المتعدد الأطراف، خاصة مع المجموعة الأوروبية ( برنامج تنبوس، ميذا،...).

وللوصول إلى النتائج المرتقبة في التكوين النوعي لإطاراتنا يجب الاعتناء بتطوير التعاون من ناحية التمويل قصد خلق الظروف اللائقة التي من شأنها جلب الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج والتأطير الأجنبي ذي المستوى العالي. (مفس المرجع، ص 17).

## 7. ما تعلق بتلاؤم المنظومة التربوية

لا يمكن للإصلاحات أن تبلغ الهدف المنتظر منها إلا تمكنت المنظومة التربوية ومختلف فروعها من الاندماج كلية في رؤية شاملة تعبر عن سياسة وطنية للتكوين التي بإمكانها التحرك وبطريقة منسجمة ومكملة وتخضع لقوانين البيداخوجيا في كل مراحل التدريب. يتطلب هذا كله تنسيقا ممثلا بهيئات وطنية دائمة ومستمرة بين كل القطاعات المكلفة بالتكوين قصد:

- خلق تلاؤم بين البرامج.
- توضيح الشهادات وخاصة شعب الباكلوريا.
- تنظيم التدفقات وعقلنة التوجيه.
- وأخيرا تقليص التسربات بواسطة مسارات تكوينية أنجع، من الابتدائي إلى العالي.

## 8. ماتعلق بالتنظيم

يتعلق الأمر بإعادة النظر في نصوص التنظيمية و القانونية بهدف إدخال الأحكام الجديدة التي ينص عليها(ل، م، د)، وخاصة تلك المتعلقة بتصنيف الشهادات الجديدة. ( نفس المرجع، ص 18 )

وما يمكن قوله بهذا الصدد أن مثل هذه الإجراءات من شأنها تصحيح الاختلالات التي يعرفها نظام التعليم العالي الجزائري، وستتيح للجامعة الجزائرية أن تكون على مسمع من تنظيم منظومات التعليم العالي السائر المفعول في أغلب البلدان المتقدمة، كما يمكنها أيضا من التفتح على العالم ويسهل التبادلات الضرورية على مستوى الجامعي ويعين المتخرجين من الجامعات على التحرك وينمي التعاون والإعتراف المتبادل للشهادات.

غير أن الإستجاء الشامل للإصلاح والقوة الباطنية لمنطقه والتلاؤم بين أهدافه لا تكفي وحدها لضمان نجاح تطبيقها، ولهذا الغرض يجب تحسين إطار الحياة والعمل و الدراسة لأهم العاملين الجامعيين و التمكّن من حت تحسين إطار الحياة والعمل و الدراسة لأهم العاملين الجامعيين و التمكّن من حت كل مكونات الأسرة الجامعية على الإلتفاف، خاصة بأولئك الذين ألقى على عاتقهم تطبيق هذه الإصلاحات أي الأساتذة وأولئك الذين أنجزت من أجلهم أي الطلبة.

يتضح مما سبق أن نظام ( ل، م، د) الذي تبنته الجامعة الجزائرية إنما هو نظام سيعمل على إصلاح مختلف الاختلالات التي تعرفها الجامعة اليوم و التصدي للتحديات الراهنة و المستقبلية في سعي منه للرد على أهداف المجتمع بالإندماج في النظام العالمي للدراسات العليا وتصحيح مختلف الغلطات و الثغرات الموجودة على مستوى التسيير من خلال إعادة النظر وإعادة تقرير النقاط الرئيسية التي تدرج تحت نظرة المهام المختارة للجامعة الجزائرية.

وسيعمل هذا الإصلاح على ضمان شهادة ذات نوعية والأخذ بعين الاعتبار كفاية  
الطلب الاجتماعي الشرعي في مادة الدراسات العليا، وكذا تطوير كل إلتقاء ممكن بين  
الجامعة و العالم المحيط بها، وتطوير مكنزمات التطبيق المتواصلة مع تطورات العمل ( المهنية)  
وتبين وتدعيم مهمة الثقافة من خلال ديناميكية القيم الجامعية التي تعبر عن الفكر  
أو الروح الجامعية بالتحديد: التسامح وإحترام الآخر، وتشجيع وتنويع المعاهدات الدولية  
حسب الأشكال الأكثر تطابقا وهذا ما ينتج عنه بناء شهادات جديدة مقبولة أكثر في سوق  
العمل، ووفقا للمعطيات الجديدة العلمية و التكنولوجية.

هذا التصور مصدره تطور مؤهلات المؤسسات المستقبلية المتجددة و التي جعلت  
من التوجه نحو اقتصاد السوق خيارا إستراتيجيا تبنته الجزائر لغرض تحرير وانفتاح  
اقتصاد الجزائري على باقي الاقتصاديات الأخرى وهو ما أفضى إلى إحداث الكثير من  
التغيرات و التجديدات المتعلقة بالإصلاحات الكلية هيكلية وماليا، وأساليب تفعيل السياسة  
الخارجية وخاصة المبادلات التجارية في إطار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية الذي وقعت  
عليه الجزائر سنة 2002، وهذا للاستجابة للواقع الذي تغير فيه العالم عما كان عليه  
بجغرافيته وحركيته ونظامه وآليات اشتغاله بإمكانياته وآفاقه المحتملة هذا الواقع الذي يضع  
العالم إزاء إمكانات جديدة للوجود و الحياة، واقع رسمت معالمه ظاهرة العولمة،

هذه الأخيرة التي لا تسفر فقط عن عولمة السوق و السياسة بل تفضي إلى عولمة الأنا...  
علي حرب، 1998، ص 83).

هذا فضلا عن الأزمات التي عانى ولا يزال يعاني منها المجتمع الجامعي الجزائري  
والتي يمكن اختصارها في:

أ. على المستوى الاجتماعي:

يواجه التعليم العالي في الجزائر طلبا اجتماعيا متزايدا على مؤسساته بفعل النمو السكاني وهذا ما يجعل من مؤسسات التعليم العالي تجد صعوبة كبيرة في تلبية هذا الطلب فتارة ترفض وتعرقل هذا الطلب وتارة أخرى تضع معايير وقواعد وعراقيل للقبول في الجامعات، ولكن في النهاية ترضخ للواقع وتقبل هذا الطلب المتزايد رغم ضعف هياكل الاستقبال وهياكل التأطير تحقيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم.

### ب. على المستوى الاقتصادي:

يواجه التعليم العالي في الجزائر بفعل النمو المستمر و المتزايد صعوبات جمة، وأزمات مالية واقتصادية باستمرار وذلك بسبب تزايد الحاجة إلى الموارد المالية للإنفاق على مؤسسات التعليم العالي، وتمويل التوسعات المختلفة في هياكل التعليم العالي وكذا تزايد عدد الطلاب وضعف ما تخصصه الدولة لهذا القطاع من ميزانيتها السنوية والإنمائية رغم النداءات الرسمية التي تؤكد على جعل التعليم العالي و البحث العلمي من الأولويات الوطنية فقد بلغت نسبة الإعانات المالية المخصصة للديوان الوطني للخدمات الجامعية سنة (2001) ما نسبة 42% كجزء من ميزانية التسيير للوزارة و الجزء الآخر يمثل نسبة 43% يوجه لمؤسسات التعليم و التكوين العالين بحيث يخص للجامعات من هذه النسبة الأخيرة 33.1% كما خصص للصندوق الوطني للبحث العلمي

و التطوير التكنولوجي نسبة 12%، أما نسبة 1.2% فهي مخصصة لمختلف مراكز البحث و الوكالات الوطنية للبحث.

هذا مع العلم أن المخابر في الجامعة الجزائرية لا تزال تفنقر إلى التجهيزات العلمية وهو ما ينعكس بالسلب على مستوى التكوين التطبيقي، حيث يلاحظ أحيان كثيرة إلغاء الأعمال التطبيقية في الجذوع المشتركة، كما أن الاعتمادات الممنوحة لمؤسسات التعليم العالي مخصصات عمومية متوسطها بالنسبة لكل طالب أدنى بكثير مما تتطلبه معايير تكوين نوعي. (دليلة خينش، مرجع سابق، ص 386).

### ج. على مستوى التخطيط :

يعاني التعليم العالي في الجزائر من عدم التوازن في هيكل تخصصاته العلمية، إذ يلاحظ بصفة جلية أنه لا يوجد توازن بين تخصصات العلوم الإنسانية بشكل عام وتخصصات العلوم الأساسية ( الهندسة العلوم التكنولوجية،...) وبين مجمل هذه التخصصات والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتنمية في مفهومها الشمولي.

فقد ضلت مؤسسات التعليم العالي الجزائري وحتى غاية 2001 تعمل وفق الخطوط العريضة التي حددتها الخريطة الجامعية لأفاق سنة 2000 التي رسمتها الخريطة الجامعية سنة 1984، والتي منحت تسهيلات كثيرة في سبيل التحاق الطلبة بتخصص التكنولوجيا خاصة، الأمر الذي أدى إلى تضخم بعض التخصصات على حساب أخرى.

وما يمكن قوله إجمالاً أن الجامعة الجزائرية عانت ولا تزال تعاني من عدة أزمات تستوجب اليوم حلها لمجابهة الرهانات الحالية و المستقبلية التي تفرضها تحديات العولمة و الثورة التكنولوجية الحاصلة في العالم الغربي اليوم.

### 4. ركائز نظام ( ل، م، د )

يرتكز المحور الرئيسي للإصلاح على:

- تنظيم الدراسات القائم أساساً على الحصول على شهادات L.M.D ليسانيس، ماستر، دكتوراه التي يبني عليها التعليم العالي.



- التنظيم الخاضع لنظام السداسيات ووحدات التعليم الخاضعة للتحويل و التراكم المحفوظ فالحصول على الوحدة التعليمية يعد نهائيا ويمكن إستعماله في مسار تكويني آخر ( محمد الطيب العسكري، محمد كراكي، 2005، ص 39).

- إعتقاد نظام تراكمي محفوظ، مصحوب بتقديم ملحق وصفي للشهادات لضمان حسن قراءتها على المستوى الوطني و الدولي.

- تنظيم مسار ليسانس: ينظم التكوين الخاص بالليسانس في دورتين:

1. دورة الإدماج أو التوجيه: في سداسيين تضمن الانتقال ما بين الثانوية و الجامعة.

2. دورة التكوين: وهي أكثر خصوصية وتأهل لنوعين من الليسانس:

1.2. ليسانس أكاديمية: تسمح بالدخول المباشر إلى دراسات جامعية أطول وأكثر

تخصصا ( ماستر) وتكون برامجها موضوعة من طرف لجان وطنية مؤهلة.

2.2. ليسانس خاصة مسماة (مهنية) و ( مؤهلة): تتوج بشهادة ليسانس تسمح

بالدخول إلى الحياة العملية، ويضع برامجها فرق محلية داخل المؤسسة الجامعية بالتعاون التام مع القطاع المستعمل ( نفس المرجع، ص 40).

يتكون مسار ليسانس من مجموعة متناسقة من وحدات التعليم ( UE) مبنية على

التدرج و التوجيه و التخصص مع الأخذ بعين الإعتبار تنوع المتعلمين وحاجاتهم وكذا المشروع المهني و الخاص للطالب.

يمكن أن تمثل الوحدة التعليمية مجموع محاضرة أو أعمالا تطبيقية أو أعمالا موجهة

(Cours- TP-TD) أو دورات لحلقات دراسية أو تحقيق مشروع، أو تربص، أو أي نوع من

مجموع هذه النشاطات وقد تقسم الوحدة التعليمية إلى مقياس أو وحدات غير قابلة للتبادل.

تحمل كل وحدة تعليمية، أو أي عنصر مكون لوحدة تعليمية قيمة محفوظة (دنيا)،

وتخضع لحجم نشاطات الطالب كأعمال شخصية مذكرات، مشاريع...، وليس فقط مقابل

ساعات التعليم المقدمة، وهكذا فإن المسار الذي يؤدي إلى شهادة الليسانس يمتد إلى ست (06) سداسيات و (180) دنيا، ويتم التوجيه المندرج بعد مرحلة الإندماج العلمي العام تمتشياً مع تطوير المشروع الذاتي و المهني بالإعتماد على إختيار مجموعة وحدات تعليمية مناسبة.

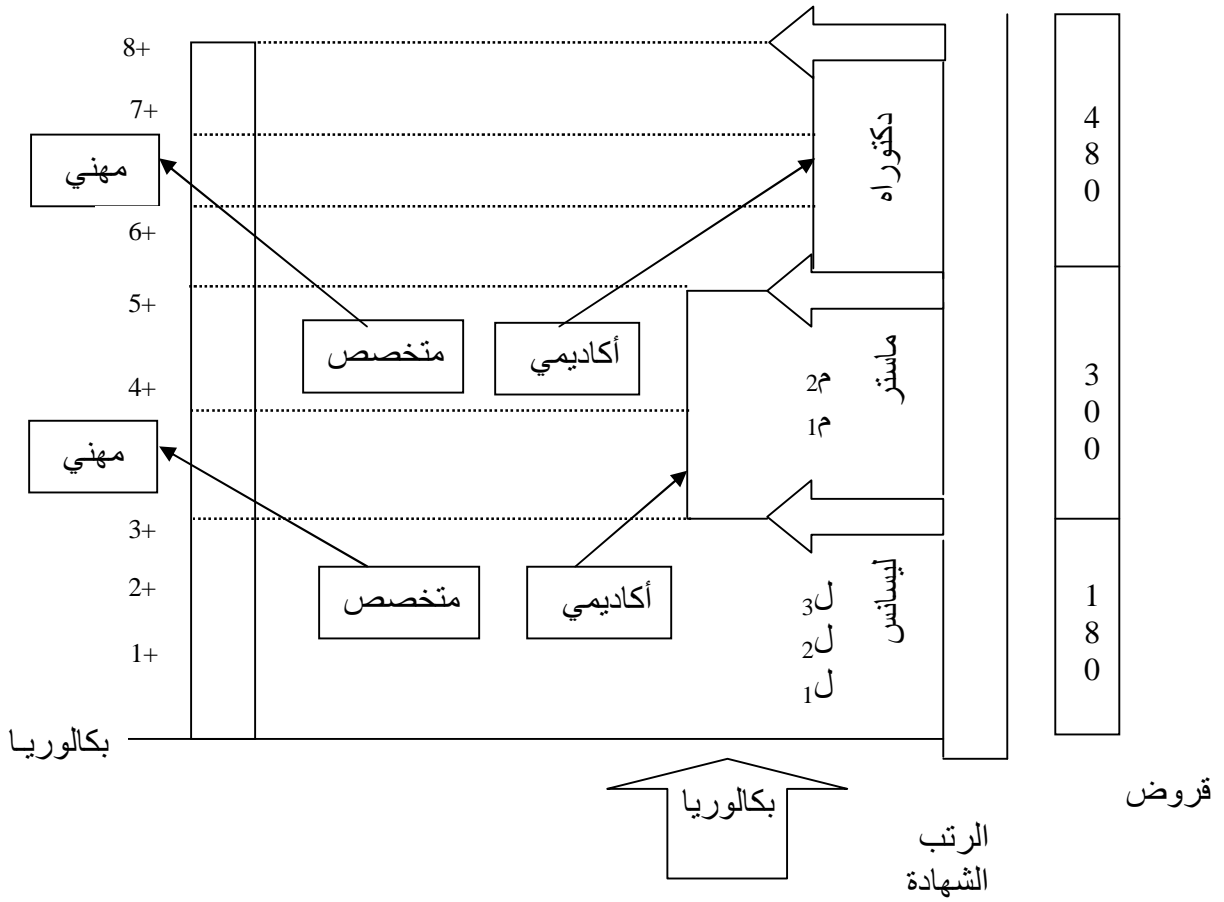
#### - تنظيم مسار الماجستير

تسمح هذه المرحلة بتحضير الطالب للدخول إلى الحياة العملية بوصفه إطاراً في البحث أو في المؤسسة ويستطيع أي طالب الترشح للماجستير master شريطة أن يكون حاصلاً على ليسانس أكاديمية، كما لا يقصي الحاصلين على الليسانس المهنية الذين يستطيعون العودة إلى الجامعة بعد المرور على الحياة المهنية ( نفس المرجع، 41-42).

أما مسار التكوين في الماجستير فيكون منظماً كمجموع متناسق متواصل عبر أربع (04) سداسيات، يسمح السداسيات الأوليان (60 دنيا) بالتدرج للتكوين في مجال البحث أو للتخصص المهني بعد السداسيين الأخيرين (60 دنيا).

#### - الدكتوراه

يضمن التكوين في الدكتوراه (03 سنوات على الأقل) تعميق المعارف في التخصص والتكوين بالبحث وللبحث ( تطوير القدرات للبحث، والعمل داخل فرق علمية...) ويتوج هذا التكوين بشهادة الدكتوراه بعد مناقشة الرسالة أمام لجنة مؤهلة ( نفس المرجع، ص42).



- الشكل رقم (03) رسم توضيحي لنظام (ل، م، د).

- المصدر: نيابة رئاسة الجامعة المكلفة بالتكوين العالي والتكوين المتواصل والشهادات،  
جامعة محمد خيضر بسكرة، نظام ل، م، د، بسكرة، 2005.

## 5. جديد (ل، م، د)

يعلن إصلاح التعليم العالي متمثلا في هيكلته الجديدة ( ليسانس، ماستر، دكتوراه)  
إعتماده نصف سنوي ( نظام فصلي) تنظم فيه الدراسات حسب الفصل لتلين مسارات  
الشهادة وتنقسم الدراسات به إلى وحدات دراسية مرتبة كما يلي:

- وحدة اساسية: تجمع المواد الأساسية من أجل شعبة معينة.
- وحدة المناهج: تجمع مواد الدراسية، أدوات منهجية، لغات...إلخ.
- وحدة الاكتشاف: مجموع مواد مرتبطة بتخصصات أخرى من أجل توسيع الثقافة  
الجامعية وتجديد التوجيه خلافا عن النظام السابق الذي يعتمد النظام السنوي، هذا  
الأخير الذي يكرس العمل الجماعي ويقلل من دور المتكون في العملية التكوينية إذ  
يختزل دوره في تلقي الدروس و المعلومات في شكل محاضرات يعدها المكون فلا  
يبذل المتكون جهودا كبيرة للمشاركة في تكوينه ويكفي أن يحصل على المعدل 20/10

كمعدل عام ليعتبر ناجحاً، ويتمكن من المرور إلى مستوى أعلى حتى وإن لم يحرز  
على المعدل 20/10 في كل المقاييس.

في حين أن الإصلاح (ل، م، د) وباعتماده نظام السداسيات يجعل من المتكون  
محوراً أساسياً في العملية التكوينية بكل أبعادها إذ يتيح نظام (ل، م، د) للمتكون حرية  
إختيار توجيهه ومسارات شهادته، وهو الأمر الذي يجعل المتكون مطالباً بأن يكون فاعلاً  
في تكوينه، إذ يلزم نظام (ل، م، د) المتكون بالعمل الدؤوب والبحث المستمر من خلال  
البحث في المكتبات واستخدام الوسائل و التقنيات الحديثة، وتكنولوجيا الإعلام المتطورة،  
مثل الحاسوب الآلي، شبكة الانترنت،..... إلخ وبهذا يكون التكوين ثلاثة أرباع (4/3) عمل  
فردى- شخصى- للطالب.

كما وأن نظام (ل، م، د) يفرض أن يحصل الطالب على المعدل 20/10 في كل  
مقياس-على حدى- حتى يتسنى له النجاح ويحصل المعدل العام عن طريق المعدلات  
المحصلة من كل وحدة دراسية.

وتثبت السنة لكل طالب تحصل على مستوى معوض أو مساوي أو أحسن من  
(20/10)، ويسمح لكل طالب مقبول في دورة جوان بالدخول إلى الاستدراك من أجل  
امتحانات المواد، وحدات الدراسة التي لم يتحصل فيها الطالب على (20/10)، وتعوض  
النقطة المتحصل عليها في الدورة الاستدراكية، العلامة النظرية للوحدات في الدورة  
الماضية ويحتفظ كل طالب لم يتحصل على نقطة أكبر أو معادلة لـ (20/10) في الدورة  
الاستدراكية بالوحدات الحاصل فيها على معدل أعلى أو مساوي لـ (20/10)، ويتم إنتقال  
الطالب من سنة إلى سنة أخرى، إذا ما استوفى الفروض اللازمة لمواصلة تكوينه في  
مستوى أعلى وفي هذا نوع من التفويض الإجتماعي الذي كان سائداً إذ كانت المقاييس  
تحمل بعضها بعضاً فينجح الطالب من دون تحصيله 20/10 في كل المقاييس- كل مقياس  
على حدى-.

إن نظام (ل، م، د) بهذه المستحدثات يكفل للطالب حرية اختيار مسار شهادته ويكفل لنا السرعة ورجح الوقت فيمنح درجات عادية وأخرى معمقة تؤهل المتكون للعمل مباشرة بعد تخرجه.

## **6. دواعي تطبيق نظام (ل، م، د)**

بالنظر إلى التغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي...، و التي شاركت في إحداثها إلى حد كبير جملة من التحليات التي فرضتها الكوكبة والتسارع العلمي و التكنولوجي الرهيب، هذا الأخير الذي تبدت تأثيراته على كل مناحي الحياة، وفي كل أصقاع الأرض بدء بالاقتصاد وانتهائه بالثقافة.

وحتى يواكب المجتمع الجزائري مختلف هذه التغيرات المحلية منها و العالمية فإنه مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بإيجاد تعليم عال قادر على تكوين- تخليق- الإنسان الجزائري بمواصفات القرن الواحد و العشرين، الإنسان الجزائري المفكر و المبدع و المحلل.

من هذا المنطلق جاء تطبيق نظام (ل، م، د) كخيار إستراتيجي تبنيه الجامعة الجزائرية لإخراجها من المشاكل و الثغرات التي تعرفها للنهوض بها قدما لمواكبة

الجامعات العالمية في إطار مشروع عالمي يدعو إلى المنافسة إلى إمتلاك المعرفة مشروع تحولت فيه معايير الجودة المحلية التي تضعها وزارة التعليم العالي بكل دولة إلى معايير عالمية " الإيزو " تصنعها المنظمة العالمية للمواصفات، فلا أقل للجامعات الجزائرية التي كانت دائما مركزا للإشعاع الفكري الوطني والتي واكبت المجتمع الجزائري عبر مراحل تطوره، أن تنخرط ضمن هذا المشروع لتحقيق الأفضل للجامعة الجزائرية ومن وراءها المجتمع.

وبالنظر أيضا إلى ما يوفره نظام ( ل، م، د) من سهولة ووضوح ومرونته فإنه نظام يساعد الطالب ولا يعطله إذ يوفر التخصص المكثف – ليسانس مكثفة مدتها ثلاث سنوات مثلا- فرصة جيدة للطالب لإيجاد مكانة في سوق العمل فور تخرجه وهو الأمر الذي يسم هذا الإصلاح بطابع الجدية و الفاعلية باستهدافه الإستثمار في راس المال البشري ويجعل منه إصلاحا حقيقيا لا إصلاحا ظرفيا أو ترقيعا أنيا لمشاكل آنية فهو بهذا إصلاح فعلي لا إصلاح من أجل الإصلاح.

## 7. نظام ( ل، م، د) و الإصلاحات السابقة

يشكل تطوير التعليم العالي وربطه بالتصورات و التغيرات العالمية للعلوم وتفتحه على المجتمع الهدف الرئيسي الذي تتقاسمه جل الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية عبر مراحل تطورها.

فقد إستهدف إصلاح التعليم العالي لسنة 1971 تكيف الأخير بالتطورات العالمية للعلوم- في تلك الفترة- فجاءت الإصلاحات الشاملة المتعلقة ببرامج وأهداف وطرق وأسلوب تكوين الإطارات الجامعية، ومناهج البحث العلمي وهو ما استدعى إعادة تنظيم

الجامعات في شكل معاهد ابتداء من سنة 1971 واعتماد نظام خاص بالجنوع المشتركة  
وقد اقترح الإصلاح جملة من التوصيات أهمها:

- تقليص المحاضرات إلى الحد الأدنى.
- تنسيق البحوث النظرية مع الأعمال التطبيقية و الأعمال الموجهة و الملتقيات.
- تلقين تقنيات مفيدة لإطار المستقبل وإبراز التعليم النظري من خلال الأعمال التطبيقية.

كل هذه التوصيات تلوح إلى ربط الطلبة بسوق العمل لبلد حديث الإستقلال، مثلما استهدفت الخريطة الجامعية التي وقع إعتماده سنة 1984 رسم رؤية طويلة المدى للتطور الذي يشهده النظام الجامعي حتى آفاق سنة 2000 معتمدة على الخيار العلمي و التكنولوجي للجامعة الجزائرية، بحيث تساعد على تحديد إحتياجات الاقتصاد الوطنيين وتعمل على توفيرها إلى جانب توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الوطني كالتخصصات التكنولوجية.

غير أن عراقيل كثيرة حالت دون التطبيق الفعلي و الكلي لهذه الإصلاحات والتي تمثلت كما يرى الكثيرين في أن تطبيق هذه الإصلاحات تم بطريقة آلية، وتسلمية في إطار هيكل إداري جعل من مؤسسات التعليم العالي ذات توصل سيئ للواقع نتيجة إرتباطها برسمية القانون هذا من جهة ومن جهة ثانية عدم إحترام آجال إنجاز البنى التحتية، وتخلي الدولة عن بعض المشاريع و التزايد الذي فاق التوقعات من أعداد الطلبة نتيجة التساهل في فتح فروع تبدو سهلة التنظيم إلى جانب تأخر في تكوين أساتذة التعليم العالي وعدم عودة أعداد من المكونين بالخارج.

كل هذه المشاكل أسهمت في عجز التعليم العالي عن مواكبة الجامعات في العالم وأطالت في عمر أزمة الجامعة الجزائرية، وإيزاء هذا الوضع كان لزاما على الدولة



الجزائرية من إيجاد مخرج لهذه الأزمة فكان أن كلفت لجان لدراسة الوضع القائم بالجامعة، وقدمت هذه اللجان تحليلا موضوعيا للمعطيات المتوفرة (تقويم الإصلاحيين السابقين، 1971، 1984) وبالدراسة المقارنة لبعض النماذج الأجنبية، توصلت اللجان إلى إقتراحات عملية لإصلاح برامج التعليم العالي للحد من نسبة الرسوب وتناثر الجهود (للتأهيل و للدولة) وإرساء تعليم نوعي يستجيب لمقاييس العالمية.

وتمثلت هذه المقترحات و التدابير في نظام (ل، م، د) هذا الأخير الذي وجد حيزه للتطبيق بالجامعة الجزائرية الموسم الجامعي (2004-2005) ليتم إعتماده بأغلب الجامعات الجزائرية الموسم الجامعي (2005-2006).

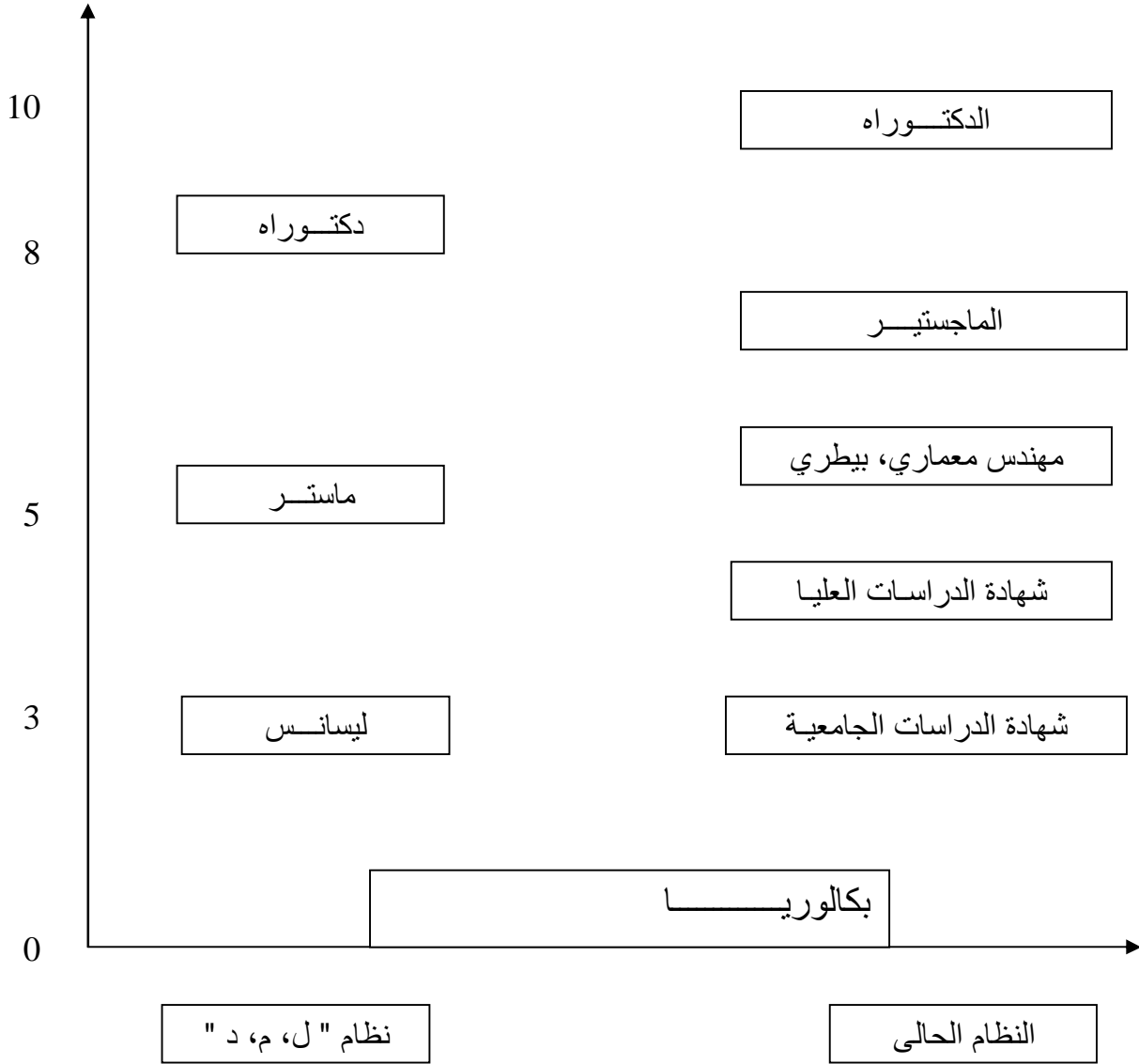
يهدف نظام (ل، م، د) إلى إخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها، وتطوير التعليم العالي وجعله يستجيب للمقاييس العالمية شأنه في ذلك شأن الإصلاحات السابقة، ولئن شكل هذا الهدف نقطة إلتقاء بينه- (ل، م، د) – وبين الإصلاحات السابقة، فإن هذا لا ينفى وجود فوارق بينهما تتبدى في أن نظام (ل، م، د) يعطي وضوحا بالنسبة لمنح الشهادات الخاصة بك مؤسسة أو كلية تتبنى مستويات وتسميات عالمية للشهادة، والتي تسمح بتسمية وتحويل الشهادات الممنوحة من طرف المؤسسات الجامعية وتسهيل التنقل للطلاب، هذا فضلا عن كونه نظام يتسم بالمرونة واللين على العكس مما سبقه من إصلاحات كونه نظام نصف سنوي يسمح للطلاب بالتطبيق أكبر في شهادته.

وكذا يسمح له بالزيادة في عمله الشخصي كما أنه – الطالب- محيز في إختيار مسار شهادته على عكس الإصلاحات السابقة التي فرضت توجيه الطلبة إلى فروع معينة، وإلى جانب كل هذا فإن نظام (ل، م، د) يطرح مسارات مختلفة ومتنوعة ومقبولة للشهادة ويسمح بتطوير الشهادة على طول الحياة إلى جانب الشهادة الأولية ويسمح بانفتاح الجامعة و الشهادات على العالم.

وما يمكن قوله إجمالاً أن نظام (ل، م، د) وخلافاً على الإصلاحات السابقة يهدف  
نظام (ل، م، د) إلى:

- تحويل مجمل – الشهادات- شهادات الدراسات الجامعية إلى ليسانس تطبيقية أو مهنية،  
إلى جانب تحسين البرامج البيداغوجية وتكييفها مع المحيط الخارجي، وذلك باستثارة  
مجموعة القطاعات المعنية.

- إعادة تكيف الشهادات التي مدتها أربع سنوات ( ليسانس، شهادة الدراسات العليا) إلى  
شهادة ليسانس عامة مدة الدراسة بها ثلاث (03) سنوات، وماستر بحث مدتها خمس  
(05) سنوات وهو ما يوضحه الشكل التالي:



الشكل (04) مخطط توضيحي يقارن بين الهيكل الحالية للتعليم والهيكل المقترحة (ل، م، د)

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف الإصلاح، ص 20.

## 8. مناقشة الإصلاح

إن قراءة فاحصة لنظام (ل، م، د) ومتضمنه من أهداف وغايات تجعلنا من البداية نقف عند حقيقة واحدة أن هذا النظام ( ليسانس، ماستر، دكتوراه) يعمل على إعداد وتهيئة وتنمية مخزون من الرأسمال الفكري يظم أساتذة، وقادة ومديرين، وعاملين مؤهلين للتفكير الإستراتيجي الابتكاري وهو ما يجعل منه نظاما لتكوين مجموعات صغيرة بأقل جهد وفي أقل وقت وبأقل تكلفة أيضا.

غير أن الحقيقة التي يجب أخذها بعين الاعتبار أيضا وهي أن تطبيق هذا الإصلاح في ظل أزمة متعددة الأبعاد، والتي حددت حسب العديد من الدراسات في الفيضان الطلابي والندرة الحادة في الموارد، وزيادة التكلفة التعليمية وعدم ملائمة المخرجات التعليمية و القصور الذاتي وعدم الكفاية(225-227) كلها مشاكل تجعل من هذا النظام ( ل، م، د) مكلفا من الناحية المادية- المالية- بالنظر إلى الطلب الاجتماعي على التكوين في التعليم العالي، إذ أن ضمان التكوين النوعي- الذي يمثل إحدى الغايات الكبرى لهذا الإصلاح – مشروط لا محالة بتوفير إمكانيات مادية ضخمة، وتخصيص ميزانية هامة من ميزانية الدولة لتمكين الطلبة من مزاولة التكوين في ظل هذا النظام.

إن التحدي الذي ترفعه الجامعة الجزائرية متمثلا في ضمان التكوين النوعي لعدد يقارب مليون طالب، يتوقع إستقبالهم السنة الجامعية 2008، ولتمكين أغلبية المتكويين من خوض معركة التغيرات، ومن أجل تحقيق مفهوم المجتمع المتطور فإنه من الضروري توفير إمكانيات مادية كبيرة لتكفل النجاح لهذا المشروع وذلك من خلال:

- ضمان مقعد بيداغوجي لكل طالب بالجامعة، وهو الأمر الذي يستدعي بالضرورة توفير كامل الهياكل البيداغوجية لاستقبال الطلبة.
- حقن عدد الطلبة بالمدرجات، والقاعات و المخابر و الورشات وهذا لضمان جودة التكوين من جهة ولتفعيل العلاقة الديناميكية التكوينية من جهة أخرى للوصول إلى مفهوم الجامعة كمؤسسة حضارية.
- تامين الأعمال التطبيقية بتوفير كامل الهياكل البيداغوجية من مخابر ومكتبات... إلخ، وتوفير كامل الأجهزة و الوسائل الحديثة مثل الحاسوب الآلي، والانترنت.
- تطوير نماذج جديدة للتكوين تعتمد على التكنولوجيا الجديدة و المتطورة للإعلام.

كل هذه المطالب لا غنى عنها لتطوير نظام التعليم الجامعي من خلال تجسيد إصلاح التعليم العالي ( ل، م، د)، صحيح أنها مطالب تستدعي تكلفة مادية ومالية كبيرة لكنها ضرورية لإرساء قواعد التعليم المتطور و الفعال في التكوين الجامعي لتصبح الجودة شرطا جوهريا لقبول الخدمات الجامعية بشكل عام، سواء بالسوق المحلية أو الأسواق الخارجية.

## خلاصة الفصل

حاول هذا الفصل عرض وتحليل مشروع إصلاح التعليم العالي في الجزائر ( ل، م، د) وذلك من خلال بسط النقاط التالية: نشأة نظام ( ل، م، د) ثم وصوله للجزائر فالتعرض لركائز هذا النظام وجديده ودواعي تطبيقه وإخلافه عن الإصلاحات السابقة، وأخيرا مناقشة هذا الإصلاح.

ومن خلال هذه النقاط يمكن القول أن هذا النظام ( ل، م، د) إنما هو نظام تبنته الجامعة الجزائرية لمعالجة مختلف الاختلالات التي يعاني منها النظام الجامعي الجزائري الحالي، والتصدي للتحديات الراهنة و المستقبلية من خلال ما يوفره هذا النظام من امتيازات متمثلة أساسا في اعتماده على نظام السداسيات، والحصول على شهادات ( ليسانس، ماستر، دكتوراه) وهو يكفل للطالب حرية اختيار مسارات شهادته، ويكفل للجامعة السرعة وربح الوقت، فتعمل الجامعة من المنطلق على تهيئة وتنمية وإعداد مخزون من الرأسمال الفكري بأقل جهد وأقل وقت وبأقل تكلفة.

غير أن الذي لا يجب إهماله أو إقفاله هو أن تطبيق مثل هذا الإصلاح في ظل أزمة متعددة الجوانب يجعل منه نظاما مكلفا للغاية، وهنا لا بد من الوفاء بهذه التكلفة لإرساء قواعد التعليم المتطور من جهة ولكسب الرهان المزدوج الذي رفعتة الجامعة الجزائرية و المتمثل في ضمان التكوين النوعي لأكثر من مليون طالب جديد مع نهاية هذه العشر